الأمم المتحدة

S/2003/1135

مجلس الأمن

Distr.: General
26 November 2003
Arabic
Original: English

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى مجلس الأمن التقرير الفصلي الخامس عشر عن أنشطة لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (انظر المرفق). وهو مقدم من الرئيس التنفيذي بالنيابة للجنة وفقا للفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

021203 011203 03-63146 (A)

المرفق

التقرير الفصلي الخامس عشر المقدم من الرئيس التنفيذي بالنيابة للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش وفقا للفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩)

أولا – مقدمة

١ – هذا هو التقرير الخامس عشر المقدم عملا بالفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩)، ويتناول أنشطة لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش خلال الفترة من ١ أيلول/سبتمبر إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

ثانيا – التطورات

٢ – خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، واصل الرئيس التنفيذي بالنيابة الممارسة المتعلقة بتقديم إحاطة إلى الرؤساء المتتابعين لمجلس الأمن، وممثلي الدول الأعضاء، والمسؤولين بالأمانة العامة عن أنشطة لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش. وقد قام بزيارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومكتب الأمم المتحدة في فيينا خلال أيلول/سبتمبر بمناسبة المؤتمر العام للوكالة. كما اجتمع أيضا مع المسؤولين في ستكهولم، بما في ذلك رئيس شُعبة الدفاع ضد الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية التابعة للوكالة السويدية لأبحاث الدفاع، والرئيس التنفيذي السابق للجنة.

٣ – وخلال الفترة ذاتها، لم تتح معلومات للجنة عن نتائج التحريات التي يجريها فريق عمليات المسح في العراق الذي تقوده الأمم المتحدة، سوى البيان المعلن بشأن التقرير المرحلي المؤقت المقدم من الفريق إلى لجنة الاستخبارات التابعة لمجلس الشيوخ بالولايات المتحدة ولجان أخرى تابعة له. ولم يقدم التقرير الفعلي إلى اللجنة أو إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويتمثل الانطباع العام عما جاء بالبيان المعلن في أن معظم النتائج المجملة في البيان تتصل بموضوعات معقدة معلومة لدى اللجنة، إما من خلال الإعلانات والتقارير شبه السنوية المقدمة من العراق، أو مما قدمته أفرقة الأمم المتحدة من رسائل وتقارير تفتيش وما عقدته من اجتماعات. وحيث إنه لم يتسن الاطلاع على التقرير المرحلي بالكامل مشفوعا بالنتائج والوثائق والمقابلات والمواد الداعمة له التي يستند إليها، ليست اللجنة في وضع يتيح لها القيام على الوجه الملائم بتقييم المعلومات المقدمة في البيان.

ثالثا – أنشطة أخرى

٤ – يواصل موظفو مقر لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش العمل في المهام التي يضطلعون بها منذ سحب المفتشين من العراق خلال آذار/مارس ٢٠٠٣، ومنها على سبيل المثال:

- تطوير مقتضيات الرصد كي تتلاءم مع البيئة الجديدة التي نشأت في العراق عقب رفع الجزاءات، ومنها (أ) استعراض خطة الرصد والتحقق المستمرين التي وافق عليها مجلس الأمن في قراره ٧١٥ (١٩٩١)، في مجال القذائف والمواد الكيميائية والبيولوجية، (ب) إعداد الرسوم البيانية لتقدم العمل في العمليات الكيميائية والبيولوجية وتصنيع القذائف وتعيين النقاط ذات الأهمية الحاسمة في المراقبة والتحقق، (ج) تعيين الترتيبات العملية المطلوبة على الصعيد الوطني لدعم فعالية نظام الرصد والتحقق.

- مواصلة وضع الرسوم البيانية لما هو معروف ومعلوم لدى اللجنة عن طبيعة ومدى برامج الأسلحة العراقية المحظورة. وينصب العمل على مسائل بعينها، من قبيل منشأ البرامج، وجوانبها التنظيمية، ومخصصاتها المالية، ومؤشرات عن مراحل معينة من التطوير والتأهيل والخلفية بالنسبة إلى الأفراد المهمين، والقدرات المحلية، وإمكانية الوصول إلى المساعدة الخارجية ومدى توافرها.

٥ – وثمة نشاط آخر يتمثل في إجراء تحليلات إضافية لعينات من مواد الأسلحة البيولوجية (عصِّيات الجمرة الخبيثة) التي أعلن العراق أنه قد قام من جانبه بتدميرها بموقعين: ساحة إطلاق النار بالعزيزية، وموقع الحكم لطمر المخلفات.

- وقد أشير في تقرير اللجنة الفصلي الثالث عشر (A/2003/580)، أنه تم العثور على الحمض الخلوي الصبغي لعصِّيات الجمرة الخبيثة في عينات سائلة أُخذت من قنبلتين بيولوجيتين R-400 استخرجتا في وقت سابق عام ٢٠٠٣ بالعزيزية. فقد تم إجراء تحليل لجزيئات النمط الوراثي لهذه المادة داخل مختبر من شبكة المختبرات التي تتعامل معها اللجنة. ويؤكد التحليل أن النمط الوراثي لسلالة عصِّيات الجمرة الخبيثة التي عثر عليها في عينات القنبلة R-400 مطابق للنمط الوراثي لسلالة عصِّيات الجمرة الخبيثة التي أعلن العراق أنه قد اختارها للتسلح وملء قنابل R-400 بها.

- وفي عام ١٩٩٦، أجرت اللجنة الخاصة للأمم المتحدة تحريات وأخذت عينات من منطقة تقع بموقع الحكم الذي أُعلن أنه قد أختير كي تُطمر به مواد برنامج الأسلحة

البيولوجية، بما في ذلك العوامل السائبة. وأوضح تحليل هذه العينات احتواء مناطق معينة من الموقع على مستويات عالية من أبواغ عصِّيات الجمرة الخبيثة. وأوضح تحليل النمط الوراثي الذي أجرته لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش في الآونة الأخيرة أن المواد المعزولة من هذا الموقع تحتوي على سلالة عصِّيات الجمرة الخبيثة التي أعلن العراق أنه قد استخدمها كعامل إنتاجي. وعلاوة على ذلك، فإن سلالة عصِّيات الجمرة الخبيثة الموجودة في عينات قنابل R-400 لا تختلف عن سلالة عصِّيات الجمرة الخبيثة التي عثر عليها في موقع طمر المخلفات.

٦ - وقد تضمن التذييل الأول من التقرير الفصلي الثالث عشر معلومات عن تدمير الصواريخ التسيارية والأسلحة الكيميائية في العراق في ظل إشراف دولي خلال الفترة بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٨، عملا بقرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١). كما تضمن التذييل معلومات محدودة فيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية وتدميرها. وقد انصب الاهتمام في الآونة الأخيرة على برنامج الأسلحة البيولوجية العراقي السابق وعلى احتمال ما إذا كان البرنامج، أو جزء منه، ما زال مستمرا. وتيسيرا لفهم ما لدى لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش من معلومات عن هذا الموضوع المعقد، يرد في التذييل الأول من هذا التقرير سرد مفصل عن تدمير الأصناف والمواد ذات الصلة داخل منطقة الأسلحة البيولوجية، أو التخلص منها، أو إبطال مفعولها.

٧ - ويتعلق أحد التقييمات التقنية الذي انتهي منه خلال الفترة المشمولة بالتقرير ببرنامج قذائف الصمود - ٢. ويجمل هذا التقييم ما حصلت عليه لجنة الأمم المتحدة للرصد والتفتيش من معلومات، بما في ذلك تاريخ القذائف، ومواصفاتها التقنية، وبرنامج اختبارها، ونظام تدمير القذائف تحت إشراف اللجنة، ووصف كامل للمواقع الهامة المنفذ بها البرنامج. وإضافة إلى ذلك، أجرى تقييم لما كان بإمكان العراق تصنيعه مستقبلا باستخدام تلك المعارف والتكنولوجيا. ويرد في التذييل الثاني موجز لهذا التقييم.

رابعا - قاعدة البيانات والمحفوظات وتكنولوجيا المعلومات

٨ - ما زال العمل مستمرا في استكمال قاعدة بيانات لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش. إذ جرى خلال الأشهر الثلاثة الماضية توسيع نطاق القدرات البحثية واستمر الحفظ الإلكتروني للوثائق المتعلقة بفترة عمل اللجنة الخاصة.

٩ - وقد وضعت لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش نظاما متكاملا لضبط البيانات المجمعة بالمواقع خلال عمليات التفتيش ووردت من مصادر أخرى. وإلى جانب

قاعدة بيانات المواقع هناك محفوظات محوسبة. ويمكن الرجوع إلى وثيقة مرجعية بالمحفوظات عن كل عنصر من عناصر البيانات في قاعدة بيانات المواقع. كما يجري حفظ جميع البيانات المدخلة في ''نظام تاريخي''، يتيح استرجاع جميع البيانات الماضية. وبوسع النظام إعداد تقارير شاملة عن المواقع.

١٠ - وتتضمن قاعدة بيانات المواقع بيانات عن قدرات الموقع وشكله التنظيمي وبنيته الأساسية. وتتألف البنية الأساسية من بيانات عن المباني، والمواقع داخل المباني، والمعدات، والمواد وما إلى ذلك. وتستعمل اللجنة برامجيات خاصة لتحليل هذا الحجم الكبير من البيانات المجمعة وإعداد تمثيلات بيانية للعلاقات فيما بين عناصر البيانات. وجرى أيضا الربط بين قاعدة بيانات المواقع ونظام اللجنة للمعلومات الجغرافية، ومن ثم يتيح تمثيل جميع البيانات المجمعة عن المواقع على الخرائط. ويستعمل نظام تقرير التفتيش المتعلق باللجنة بيانات من قاعدة بيانات المواقع.

١١ - وهناك إمكانية للبحث عن جميع المعلومات المتاحة في قاعدة بيانات اللجنة (٩٧٥ جيغابايت) باستعمال وسيلة بحث معقدة. وتتيح الوسيلة البحث باستعمال كلمات أساسية وغير ذلك من التقنيات.

خامسا - مصادر المعلومات خلاف التفتيش

١٢ - يواصل مكتب المعلومات الخارجية الاتصال بممثلي الدول الأعضاء التي قدمت معلومات إلى لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش فيما يتعلق ببرامج الأسلحة العراقية المحظورة. وقد أُجريت زيارات لعدة عواصم لمناقشة جوانب المعلومات المقدمة سابقا والحصول على ما قد يكون متاحا من معلومات جديدة. ويواصل المكتب البحث عن مواد قد تكون ذات صلة بعمل اللجنة في وسائط الإعلام وتحليل تلك المواد.

١٣ - واستؤنف تفسير الصور التي التقطتها السواتل التجارية بعد الحرب لمواقع داخل العراق فيما يتعلق بالتفتيش بعد اقتناء مجموعة من الصور لبغداد والموصل ومناطق أخرى جرى تكثيف تفتيش المواقع بها. وبوسع خبراء اللجنة مقارنة هذه الصورة الجديدة بما تم الحصول عليه قبل الحرب من صور. ويتيح تعيين الضرر اللاحق بالمواقع خلال العمليات القتالية والإعمار فيما بعد الحرب وغير ذلك من التغييرات استكمال المخطط البياني للمواقع المطلوب لدعم التخطيط لأى أنشطة رصد مستقبلا.

سادسا – المكاتب الميدانية في بغداد ولارنكا والبحرين

بغداد

١٤ – بعد الهجوم الذي تعرض له في ١٩ آب/أغسطس مقر الأمم المتحدة في فندق القناة ببغداد، أوفدت لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش إلى بغداد ثلاثة من موظفي مكتب قبرص الميداني التابع للجنة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في لارنكا. واجتمع أفراد الفريق مع أسر اثنين من موظفي اللجنة المحليين قتلا من جراء الهجوم وكذلك المصابين وقاموا بتجهيز الأوراق المطلوبة للحصول على التأمين وغيره من الاستحقاقات. وقاموا أيضا بتقييم حالة المعدات بالمبنى وعملوا ما يلزم من ترتيبات لنقل جميع المعدات المختصة بالتفتيش تقريبا إلى مكتب قبرص الميداني. وتمكن الموظفون المحليون من تنظيف المكاتب، وإعادة معظم المعدات للعمل، واستبدال أبواب المكتب وتأمينها. بيد أن الممتلكات اللامستهلكة التابعة للجنة ما زالت باقية في فندق القناة. ومن الجدير بالملاحظة أن اثنين من موظفي اللجنة المحليين قد أصيبا خلال الهجوم الإرهابي الثاني الذي وقع قرب فندق القناة في ٢٢ أيلول/سبتمبر.

لارنكا

١٥ – إن معظم معدات التفتيش والرصد موجودة ومخزنة حاليا في مكتب قبرص الميداني. ونظرا لقرب قبرص من العراق، يضطلع مكتب قبرص الميداني بمسؤولية إضافية عن إدارة شؤون الموظفين المحليين الباقين التابعين للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش في بغداد. ويتعيّن على المكتب الميداني أيضا أن يقدّم الدعم إلى موظفي الأمم المتحدة الذين أُجلوا من بغداد في شهر تشرين الأول/أكتوبر. فقد تم في نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر تمديد الاتفاق المتعلق بمكتب قبرص الميداني الموقّع مع حكومة قبرص لمدة سنة أخرى عن طريق تبادل رسائل بين الأمين العام والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية من جهة ووزير خارجية قبرص من جهة أخرى.

البحرين

١٦ – اتفقت حكومة البحرين ولجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر على ترتيبات لإغلاق المكتب الميداني التابع للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش/الوكالة الدولية للطاقة الذرية في البحرين وعلى وضع المبنى في عهدة الحكومة قبل نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وتقدّر اللجنة الدعم الذي قدّمته حكومة البحرين.

سابعا – الموظفون

١٧ – سيبلغ عدد الموظفين الأساسيين من الفئة الفنية التابعين للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والموجودين في المقر بحلول نهاية السنة ما مجموعه ٥١ خبيرا في الأسلحة وغيرهم من الموظفين (ينتمون إلى ٢٤ جنسية)، بينهم ثماني نساء. ويمثّل ذلك تخفيضا آخر بنسبة ١٠ في المائة منذ تقديم التقرير الفصلي الأخير (S/2003/844) إلى المجلس. وتعي اللجنة في الوقت نفسه الحاجة إلى الاحتفاظ بعدد كاف من الخبراء كموظفين أساسيين في مقرها للاضطلاع بالأنشطة المتواصلة والبقاء على أهبة الاستعداد لاستئناف العمليات في العراق وتنفيذ قرارات مجلس الأمن.

١٨ – ولم يطلب أي من الخبراء المدرجين في القائمة شطب اسمه منها. لذا، فإن عدد الخبراء المؤهلين المتوافرين للعمل في العراق يظل هو نفسه الذي أُبلغ عنه سابقا وهو حوالي ٣٥٠ شخصا ينتمون إلى ٥٥ دولة عضو. ولكنه من المتوقّع، نظرا للظروف السائدة حاليا في البلد، أن يتردد بعض الخبراء في قبول مهمات ميدانية إذا استمرت تلك الظروف على حالها. وستُجرى دراسة استقصائية لمدى توافرهم المتوقّع خلال الفترة التي سيشملها التقرير المقبل.

١٩ – وتواصل اللجنة، على النحو المذكور أعلاه، الاستعانة بخدمات بضعة موظفين محليين في قبرص والعراق مطلوبين للاعتناء بالمباني.

ثامنا – المشاركة في اجتماعات وحلقات عمل خارجية

٢٠ – شارك موظفو لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش الموجودون في المقر في حلقات عمل أجرتها جمعية الكيميائيين الأمريكية وحضروا المعرض الذي أقامته هذه الجمعية لمعدات المعالجة الكيميائية، وذلك في نيويورك. وحضروا أيضا الدورة العادية السابعة والأربعين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية والدورة الثامنة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية والاجتماع السنوي للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وجرت أيضا اجتماعات ومناقشات تقنية تتصل بتحليل العيّنات والدعم مع شبكة المختبرات التابعة للجنة في ثلاث دول أعضاء هي فرنسا وهولندا والسويد.

٢١ – واجتمع خبراء الأسلحة البيولوجية التابعون للجنة بممثلين عن الشركات الرائدة في مجال المسح الميداني وتحليل عوامل الخطر البيولوجي لمناقشة التطورات الأخيرة في برامجها التكنولوجية التي تقوم بها ولتبادل الخبرات المتعلقة بمختلف التقنيات التي استُخدمت في أثناء

عمليات التفتيش التي قامت بها اللجنة في العراق عام ٢٠٠٣. وأبدت الشركات استعدادها لتزويد اللجنة بما طورته حديثا من تقنيات للاختبارات والتطبيقات الميدانية.

تاسعا – التدريب

٢٢ – بدأت لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش في أثناء الفترة التي يشملها التقرير جولة من التدريب المكثف لموظفيها في المقر على التقنيات والمعدات المستخدمة في العمليات الميدانية. فقد نُظّم ما يزيد على ٣٠ دورة تدريبية شملت مواضيع من قبيل آلات التصوير اللازمة للمراقبة، ومعدات فحص الذخائر، وأجهزة الكشف عن المواد الكيميائية، وأدوات أخذ العيّنات، وأجهزة الاتصالات والملاحة والتسجيل. وقد يُستأنف في المستقبل القريب، حسب الاقتضاء وعلى النحو المذكور في التقارير الفصلية السابقة، التدريب المتقدّم للخبراء المدرجين في القائمة.

٢٣ – وأُجري استعراض وتقييم لأنشطة اللجنة التدريبية من أجل تحديد الدروس المستفادة للمساعدة على تدريب المفتشين في المستقبل. ويتضمن التذييل الثالث موجزا للنتائج.

عاشرا – هيئة المفوضين

٢٤ – طرأت بعض التغييرات على تشكيل هيئة المفوضين. ففي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، استقال لي جوهوا (الصين) من وظيفته كمفوض. وعيّن الأمين العام تشين ويشيونغ (الصين) وسوزان بورك (الولايات المتحدة الأمريكية) في هيئة المفوضين. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، قدّم مفوض آخر، قسطنطين غريشتشينكو (أوكرانيا)، استقالته إلى الأمين العام في أعقاب تعيينه وزيرا لخارجية أوكرانيا.

٢٥ – وعقدت هيئة المفوضين دورتها الرابعة عشرة في نيويورك في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. وعلى غرار الدورات السابقة، حضر هذه الدورة مراقبون من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

٢٦ – وفي بيانه الاستهلالي الذي ألقاه أمام الهيئة، عرض الرئيس التنفيذي بالنيابة العمل الذي أنجزه الموظفون في إطار لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش منذ الاجتماع السابق للهيئة. وإضافة إلى ذلك، استمعت الهيئة إلى ثلاث إحاطات شفوية قدّمها خبراء تقنيون كان الهدف منها إطلاع المفوضين على ما لدى اللجنة من معلومات عن عدد من المسائل التي أثيرت في البيان العلني الأخير عن الإحاطة المقدمة إلى اللجان التابعة للكونغرس في الولايات المتحدة بشأن التقدّم الذي أحرزه فريق عمليات المسح في العراق.

٢٧ - وأحاطت الهيئة علما بالبيان الذي ألقاه الرئيس التنفيذي بالنيابة فضلا عن الإحاطات، ورحّبت بالعمل الضخم الذي تواصل اللجنة القيام به. وأعربت الهيئة عن تقديرها للموظفين لبقائهم على أهبة الاستعداد لاستئناف العمليات، بما في ذلك الاستعراض الراهن للخطة المتواصلة للرصد والتحقق. وأقرت الهيئة بذلك بالخبرات الهامة التي اكتسبتها اللجنة، فضلا عن نهجها المتعدد التخصصات، وأعربت عن أملها أن يتم الاعتراف بهذه الخبرات بالشكل الملائم في أي مناقشات يجريها مجلس الأمن في المستقبل في سياق إعادة النظر في ولاية اللجنة المتعلقة بأنشطة التحقق والرصد في العراق. وأعادت الهيئة الإعراب عن رأيها ومفاده أنه ينبغي للجنة أن تعدّ خلاصة وافية لخبراتها ومعرفتها المستمدة من مهام التفتيش المتعددة التخصصات التي قامت بها في العراق، ورحّبت ببدء العمل فعلا في إعداد هذه الخلاصة الوافية.

٢٨ - وتقرر من الناحية المبدئية عقد الاجتماع المقبل للهيئة في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

٢٩ - وبموجب الفقرة ٥ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، تمت استشارة المفوضين فيما يتعلق بمضمون هذا التقرير.

التذييل الأول

تدمير الأصناف والمواد المحظورة أو التخلص منها أو إبطال مفعولها فيما يتصل ببرنامج الأسلحة البيولوجية العراقي منذ عام ١٩٩٩

١ - يقدّم هذا البحث عرضا تاريخيا لتدمير الأصناف والمواد المحظورة أو التخلص منها أو إبطال مفعولها فيما يتصل ببرنامج الأسلحة البيولوجية العراقي.

٢ - ومع أنه تم تدمير معظم الأسلحة إما من جانب العراق أو تحت إشراف اللجنة الخاصة، كان لا يزال هناك العديد من الأسئلة والمواضيع العالقة المتصلة ببرنامج الأسلحة البيولوجية العراقي عندما باشرت لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش مهام التفتيش في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وأدى عدم وجود وثائق أو أدلة أخرى تؤيد مزاعم العراق بأنه دمّر الأسلحة أو العوامل البيولوجية بمحض اختياره، فضلا عن الشواغل فيما يتعلق باحتمال مواصلة أو استئناف البرنامج خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢ التي لم تشهد أي أعمال للتفتيش، إلى عدم التأكد من مدى شمولية ودقة البيانات التي قدّمها العراق فيما يتصل ببرنامجه للأسلحة البيولوجية.

إعلانات العراق المبدئية بشأن الأسلحة البيولوجية

٣ - لم يدرج العراق في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو ١٩٩١ أية مرافق أو مواد أو أنشطة بيولوجية في إعلاناته المقدمة بموجب قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١).

٤ - وفي آب/أغسطس ١٩٩١، أعلن العراق للجنة الخاصة أن مرفقا واحدا، يخضع لرقابة مركز البحوث التقنية في سلمان باك، قد قام فعلا بأنشطة بحثية تتعلق بعوامل الحرب البيولوجية. واعترف العراق بأن هذه الأنشطة البيولوجية العسكرية تهدف إلى التعرف على مواد الحرب البيولوجية، وأن نتائجها يمكن استخدامها للأغراض الهجومية والدفاعية على حد سواء. غير أن العراق تمسك بالقول بأن هذا العمل لم يتجاوز مرحلة البحث المعملي، وأنه لم يتم مطلقا إنتاج عوامل الحرب البيولوجية بكميات كبيرة، أو تطويعها للاستخدام كأسلحة.

٥ - وفي آب/أغسطس ١٩٩١، قام الفريق الأول للتفتيش على الأسلحة البيولوجية التابع للجنة الخاصة بتفتيش مرفق سلمان باك. وتبين للفريق أن المعامل الواقعة في مبنى إدارة الطب الشرعي التابعة لمركز البحوث التقنية، التي أجريت فيها الأنشطة المتعلقة بالحرب البيولوجية، قد دمرت، أو ألحقت بها أضرار كبيرة، من جراء القصف الجوي لقوات التحالف. ولم يبق في المرفق سوى قبو للتخزين البارد، وهيكل يستخدم حظيرة للحيوانات، لم تلحقهما أضرار.

٦ - وسلم العراق أيضا إلى فريق التفتيش البيولوجي الأول ما تبقى من الوسائط البكتيرية المعزولة التي تحصل عليها من مجموعات استنبات دولية. وهي تتكون من ٧٠ قارورة أصلية غير مستعملة تحتوي مواد ميكروبية مختلفة، بما فيها عصيات الجمرة الخبيثة، وكلورستريديوم بوتولينوم، وكلوستريديوم بيرفرنجنز، وبروسلا. وقد قام فريق التفتيش البيولوجي الأول التابع للجنة الخاصة بإزالة جميع هذه المواد من العراق.

٧ - وخلال عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢، أعلن العراق كذلك عن وجود عدة مرافق بيولوجية أخرى لم تستخدم مطلقا، وفقا لما يقوله العراق، في أنشطة الحرب البيولوجية، وقد قامت اللجنة الخاصة لاحقا بتفتيش هذه المرافق. ومن بين هذه المرافق، مرفق الحكم لإنتاج البروتين من الخلايا الأحادية، الواقع في اللاطفية، وشركة الكندي لإنتاج اللقاحات البيطرية في أبو غريب، ومعمل لقاح الحمى القلاعية في الدورة، ومعهد العامرية للأمصال واللقاحات، ومركز البحوث الزراعية والموارد المائية في فضالية. ولاحظت اللجنة الخاصة وجود إمكانيات للاستخدام المزدوج في بعض هذه المرافق، لكنها لم تتوصل في ذلك الوقت إلى أي أدلة قطعية عن علاقة هذه المرافق في الماضي بأنشطة الحرب البيولوجية.

٨ - وفضلا عن ذلك، قامت اللجنة الخاصة، في نفس الفترة، بتفتيش مواقع مختلفة لم يعلن عنها العراق، وأماكن أخرى أشارت إليها مصادر خارجية، أدعي بأنها قد استخدمت في برامج العراق للأسلحة البيولوجية في الماضي. وشملت هذه المواقع مرافق مشتبه فيها، يحتمل أنها تحتوي على أبنية تحت الأرض. بيد أنه لم يعثر على أية مرافق تنطبق عليها هذه الأوصاف في العراق.

٩ - وبحلول سنة ١٩٩٥، جمعت اللجنة الخاصة، أثناء القيام بأنشطة تحققها المتواصلة الكثير من الأدلة التي تشير إلى أن برنامج الأسلحة البيولوجية العراقي لم يكن مقتصرا فقط على الأنشطة البحثية، بل إنه شمل أيضا إنتاج كميات من مواد الحرب البيولوجية، واحتمال تحويلها إلى أسلحة. وشملت الأدلة معلومات استقيت من المورّدين السابقين للعراق بشأن شراء العراق لأنواع معينة من المعدات وكميات ضخمة من وسائط النمو البكتيرية الضرورية للإنتاج ذي الكم من عوامل الحرب البيولوجية. وفي أيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٩٥، طلب إلى العراق إعطاء توضيحات بشأن هذه الأدلة والكشف بشكل نهائي عن المدى الكامل لبرنامجه لأسلحة الحرب البيولوجية.

مواصلة الكشف عن برنامج الأسلحة البيولوجية

١٠ - وفي تموز/يوليه ١٩٩٥، وتحت ضغط من اللجنة الخاصة، أعلن العراق أخيرا عن إنتاج كميات من عوامل الحرب البيولوجية. وذكر العراق أن برنامج الأسلحة البيولوجية قد

ألغي بعد وقت قصير من حرب الخليج في سنة ١٩٩١. واعترف العراق بأنه قرر عدم الإعلان عن المدى الكامل لبرنامجه للأسلحة البيولوجية، وإزالة أية أدلة عن وجوده في السابق، ولكن مع الاحتفاظ بجميع ما يرتبط به من مرافق ومعدات ومواد متبقية. ووفقا لما ذكره العراق، شُرع في حزيران/يونيه ١٩٩١ في عملية تنظيف المواقع ذات الصلة ببرنامج الأسلحة البيولوجية، وتواصل ذلك حتى آب/أغسطس ١٩٩١، قبل أن يصل إلى العراق فريق التفتيش البيولوجي الأول التابع للجنة الخاصة.

١١ - وقد قدم العراق معلومات عن تحويل عوامل الحرب البيولوجية إلى أسلحة بعد انشقاق الفريق حسين كامل وفراره من العراق، في آب/أغسطس ١٩٩٥. وقد زود العراق اللجنة الخاصة بوثائق، بما فيها تلك المتعلقة بأنشطته في مجال الأسلحة البيولوجية، وذلك فيما يخص البحوث ذات الصلة بها، وإنتاجها، والتجارب الميدانية، وتحويلها إلى أسلحة.

١٢ - وفيما يتعلق بتحويل العوامل البيولوجية إلى أسلحة، أعلن العراق أنه قد تم حشو الرؤوس الحربية لقذائف الحسين، والقنابل الجوية R-400، بمواد سائلة لأغراض الحرب البيولوجية. وقدم العراق أيضا معلومات عن أنواع أخرى من الذخائر الجوية وذخائر المدفعية التي تستخدم في التجارب الميدانية، المزودة بعوامل الحرب البيولوجية، أو مواد محاكية. وفي ذلك الوقت، أعلن العراق عن اشتراك مرافق رئيسية أخرى في برنامجه لأسلحة الحرب البيولوجية. ولا تشمل قائمة المرافق الأخرى المدرجة أدناه، المواقع المستخدمة للاختبارات الميدانية، أو التخزين، أو التدمير:

- كان مركز ابن سيناء التابع لمعهد ا لحسن بن الهيثم المنظمة الأولى في العراق التي تعمل في أبحاث الأسلحة البيولوجية خلال الفترة من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٧٨. وظلت عدة مباني قديمة تتبع لتلك المنظمة مهجورة وغير مستعملة في موقع سلمان باك.

- استضافت مباني معمل قسم علم السموم التابع لإدارة البحوث والتطوير لمؤسسة المثنى العامة فريقا يعمل في مجال بحوث الأسلحة البيولوجية، خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٨٧. وقد تسبب القصف الجوي في سنة ١٩٩١ في تدمير هذه المباني وأجزاء من معمل التعبئة في مؤسسة المثنى العامة، وقد كانت تستخدم في تحويل العوامل البيولوجية إلى أسلحة.

- استخدمت وحدة إنتاج البروتين الأحادي الخلية في منطقة التاجي للإنتاج الأولي لتكسين البوتولينوم في سنة ١٩٨٨. وقد نقلت جميع معدات الوحدة إلى موقع

الحكم بنهاية سنة ١٩٨٨. ولم يكن هذا الموقع عاملا بعد سنة ١٩٨٨، كما لم يكن محتويا على أية معدات أو قدرات بيولوجية.

- وكان مجمّع الحكم هو الموقع الرئيس في العراق لإجراء بحوث الأسلحة البيولوجية، وإنتاجها، وتخزينها. وقد أنشئ في عام ١٩٨٨، باعتباره مرفقا مكرسا للأسلحة البيولوجية. وعند قيام اللجنة الخاصة بعملية تفتيشها الأولى لموقع الحكم في سنة ١٩٩١، كان هذا الموقع قد حُول إلى مرفق مدني، وأزيلت منه أية علامات واضحة تدل على دوره السابق. وكانت المعدات التي استخدمت سابقا في إنتاج عوامل الحرب البيولوجية تستخدم في إنتاج أو محاولة إنتاج الخمائر لعلف الحيوانات. وكانت هناك معدات أخرى تستخدم لإنتاج مبيد حشري بكتيري. وخلال الفترة من سنة ١٩٩١ إلى سنة ١٩٩٥، واصل مجمّع الحكم العمل كمجمّع مدني، بل قد تم في الواقع توسيعه.

- استخدم مركز البحوث الزراعية والموارد المائية (مشروع الصفا)، في الفضيلية، سنة ١٩٩٠، لإجراء البحوث المتعلقة بالأسلحة البيولوجية، وإنتاجها. وتم في ذلك المركز إنتاج الأفلاتوكسين. واستخدم المركز أيضا في سنة ١٩٩٠ لتخزين مادة سُواد القمح الفطري التي كانت قد أنتجت من خلال أنشطة سابقة لمركز البحوث التقنية، وتدميرها بعد ذلك. وعندما قامت اللجنة الخاصة بتفتيش المباني ذات الصلة بالبرنامج المحظور في مركز الفضيلية في سنة ١٩٩١، تبين أنه قد تم هجر ذلك المركز.

- قام مركز البحوث التقنية في سنة ١٩٩٠ باقتناء معمل لقاحات مرض الحمى القلاعية (مشروع المنال) في الدورة، واستخدمت تلك الوحدة في بحوث الأسلحة البيولوجية، وإنتاج تكسين البوتولينوم. وعند قيام اللجنة الخاصة لأول مرة بتفتيش ذلك المعمل في سنة ١٩٩١، كان المعمل قد أعيد إلى وزارة الزراعة وتمت إزالة جميع الآثار التي تدل على قيام أنشطة لإنتاج أسلحة الدمار الشامل.

- لم يكن لشركة الكندي لإنتاج اللقاحات البيطرية في أبو غريب دور مباشر في الأنشطة المتعلقة بالأسلحة البيولوجية، بيد أن معدات التخمير والدعم التابعة لهذه الشركة حولت إلى مجمع الحكم، واستخدمت فيما بعد في إنتاج عوامل الحرب البيولوجية. واستخدم المرفق أيضا في تدريب الموظفين العاملين في مجمّع الحكم.

- واستخدم معهد العامرية للأمصال واللقاحات، في سنة ١٩٩١، للتخزين المؤقت لأوساط البكتريا المعزولة، قبل إعطائها إلى فريق التفتيش البيولوجي الأول. وكان

لمستشفى الرشيد العسكري المركزي في الزعفرانية دور في الحصول على بعض وسائط البكتريا المعزولة.

- أنتجت الهيئة العامة لمؤسسات الهندسة الثقيلة صهاريج تخزين سعة ٥ أمتار مكعبة، وصهاريج متنقلة سعتها ١ متر مكعب، استخدمت في مجمّع الحكم لتخزين مواد الحرب البيولوجية ونقلها.

- كان لمؤسسة ناصر العامة دور في إنتاج القنابل الجوية R-400 لتعبئتها بعوامل الحرب البيولوجية والكيميائية. ووفقا لما ذكره العراق، فإن قوالب إنتاج القنابل R-400 قد تم تدميرها في مبادرة انفرادية في مؤسسة المثنى العامة، في سنة ١٩٩١. بيد أن اللجنة الخاصة لم تتمكن من العثور على آثار متبقية لهذا التدمير. وبقيت معدات الأغراض العامة الأخرى المستخدمة لإنتاج قنابل R-400 في حالة سليمة.

- وكان للمشروع ١٤٤ دور في إنتاج رؤوس القذائف الحربية لتعبئتها بمواد الحرب البيولوجية. وقد دمرت جميع الهياكل والمعدات المستخدمة في إنتاج الرؤوس الحربية بسبب القصف الجوي في سنة ١٩٩١.

التدمير الانفرادي للأسلحة والعوامل البيولوجية

١٣ - أعلن العراق أيضا أنه قد قام بشكل انفرادي بتدمير جميع الأسلحة البيولوجية والعوامل ذات الكم خلال شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٩١. وبعد شهر آب/أغسطس ١٩٩١ استرد العراق بقايا من الذخائر البيولوجية، وقدمها إلى اللجنة الخاصة للتحقق منها، وفيما بعد إلى لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، وهي تتكون من (رؤوس قذائف حربية وقنابل جوية تم حشوها بمواد عصيات الجمرة الخبيثة، وتكسين البوتولينوم، والأفلاتوكسين)، كما شملت عدة قنابل في حالة سليمة ومواقع للتدمير الانفرادي للمواد ذات الكم (عصيات الجمرة الخبيثة، وتكسين البوتولينوم، والكلوستوديوم بيرفرنجنز، والأفلاتوكسين). وكان من بين هذه المواقع موقع إلقاء النفايات في الحكم، وميداني الرماية في العزيزية وصحراء النباعي.

١٤ - وفي سنة ١٩٩٦، أعلن العراق عن موقع التدمير الانفرادي لمواد الحرب البيولوجية ذات الكم في مجمّع الحكم، وحدد ذلك الموقع. وأخذت اللجنة الخاصة عينات منها وبينت التحليلات التي أُجريت، في ذلك الوقت، أن العينات تحتوي على مستويات مرتفعة من عصيات الجمرة الخبيثة. وقد أجري تحليل لهذه العينات في الآونة القريبة من جانب نفس المعمل الذي تعاقدت معه لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش. ويرد بيان بنتائج التحليل في الفقرة ٥ من التقرير.

١٥ - وعلى الرغم من أنه لم يشر إلى توافر وثائق كاملة تتعلق بالتدمير الانفرادي، فإن البيانات التي قدمها العراق تتسق مع النتائج النوعية التي تم الحصول عليها من خلال أخذ العينات والتحاليل التي تبين أن بعض الأسلحة والعوامل البيولوجية قد تم فعلا تدميرها في المواقع التي أعلن عنها العراق.

١٦ - وبسبب حجم التدمير الذي قام به العراق، وما أُعلن من عدم توافر الوثائق المتعلقة بهذه الأنشطة، لم يتسن حصر جميع الجوانب التي ذكرها العراق بشأن ما قام به من عمليات تدمير انفرادية حصرا كميا كاملا، بما في ذلك كميات العوامل السائبة وأعداد الذخائر. غير أن العراق قدم في شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠٠٣، إلى لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش النتائج المبدئية للدراسة المتعلقة بالتحديد الكمي للعوامل السائبة وعدد القنابل R-400 التي تم تدميرها في العزيزية، ورؤوس الحسين الحربية التي تم تدميرها في النباعي.

١٧ - وأعلن العراق أن ''المخزون الأساسي الحي'' من المواد البكتيرية، التي ولّدت من أوساط البكتيريا المعزولة التي تم تلقيها من مجموعات استنبات دولية، واستخدمت لأغراض إنتاج العوامل السائبة، قد تم أيضا تدميرها بشكل انفرادي من خلال حرقها في المحمات الموصدة، في نهاية سنة ١٩٩٠. بيد أنه لم يتسن التحقق بشكل إيجابي من بيانات العراق بسبب عدم توافر أدلة قابلة للتحقق، أو سجلات بوقوع عمليات التدمير.

تدمير الأصناف ذات الصلة بالأسلحة البيولوجية تحت إشراف اللجنة الخاصة في سنة ١٩٩٦

١٨ - في حزيران/يونيه ١٩٩٦، حددت اللجنة الخاصة، في ضوء معلومات جديدة أفصح عنها العراق، المرافق والأصناف والمواد التالية باعتبارها واجبة التدمير، وقد قام العراق لاحقا، تحت إشراف اللجنة، بتدميرها، أو إزالتها، أو جعلها غير ذات ضرر:

- تم تدمير مجمع الحكم للأسلحة البيولوجية بكامله بما في ذلك جميع المباني والبنى التحتية والمرافق والمعدات والمواد. وبشكل إجمالي فقد تم تدمير أكثر من ٣٠٠ قطعة من المعدات والأدوات والتوابع المختبرية والمستنبتات الميكروبولوجية التي وجدت في المرفق. وشمل ذلك معدات ومواد حصلوا عليها من مجمع الحكم من معمل البروتين وحيد الخلية في التاجي وشركة الكندي.
- تم تدمير نحو ٢٨ طنا من الأوساط الزراعية البكتيرية والعناصر الكيميائية التي اشتراها العراق لبرنامجه للأسلحة البيولوجية. وشمل ذلك ليس فقط المواد التي ظلت

في مجمع الحكم، ولكن أيضا الأوساط التي تم تجميعها من ٤ مواقع تخزين أخرى أعلن عنها العراق.

- تم تدمير نحو ٤٠ قطعة من المعدات المستخدمة في إنتاج البوتولين في معمل لقاح الحمى القلاعية. وشملت المعدات أحجاما مختلفة من المختبرات والمركبات ومعدات الفصل والطرد المركزي والمخمَّات الموصدة والمبردات المنقولة من المعمل إلى مجمع الحكم بغرض تدميرها. وتم تعطيل نظام المعالجة الهوائية في المعمل.
- نقلت ٤ حجرات بيئية وجهاز حضانة كانت تستخدم في إنتاج معدات أفلاتوكسين، في مركز البحوث الزراعية وموارد المياه، ونقلت إلى مجمع الحكم بغرض تدميرها.
- نقلت إلى مجمع الحكم بغرض التدمير أيضا ١٧ قطعة من معدات المختبرات المتبقية من مختبرات مركز البحوث التقنية في حديقة سلمان باك، وشملت مِحمَّات موصدة وأجهزة تعقيم ومجففات بالتجميد. كما نقلت ٨ أجهزة أيضا من المركز ووضعت في رعاية اللجنة الخاصة من أجل إجراء المزيد من التقييم والتحليل.

تدمير الأصناف البيولوجية تحت إشراف لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش في عام ٢٠٠٣.

١٩ - كما أشير إليه في التقرير الفصلي الثالث عشر للجنة (S/2003/580) بالإضافة إلى تدمير الأصناف ذات الصلة بالأسلحة البيولوجية المشار إليها أعلاه، أشرفت لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش على تدمير ٢٤٤,٦ كيلوجرام من مواد تستخدم كأوساط استنباط كانت منتهية الصلاحية ومعلن عنها وتحقق من تدميرها. كما أشرف المفتشون أيضا على تدمير ٤٠ قارورة من مواد المعايرة التكسينية التي انتهت صلاحيتها وكانت تستخدم في اختبار الأغذية وتحليلها.

حالة المرافق التي كانت تقوم بدور في برنامج العراق للأسلحة البيولوجية بعد عام ١٩٩٦

٢٠ - ظل معمل لقاح الحمى القلاعية عاطلا عن العمل منذ عام ١٩٩٢. ونظرا لأن المصنع قد أنشئ أساسا لإنتاج لقاحات للحيوان، وطبقا للعراق فقد استخدم مؤقتا أيضا في برنامج الأسلحة البيولوجية، فإن مبانيه وهياكله الأساسية والمعدات المتبقية التي لم تكن لها صلة مباشرة بأنشطة الأسلحة البيولوجية لم يتقرر تدميرها بواسطة اللجنة الخاصة. ويجب الإشارة إلى أن المعدات التي تم تدميرها تحت إشراف اللجنة الخاصة بذلك المصنع، قد تم

تحديدها إلى حد كبير على أساس إعلانات العراق وإفادات الموظفين فيما يتعلق باستخدامها في السابق، وكذلك على أساس أخذ العينات والتحليل. بالإضافة إلى ذلك، فإن نظام معالجة مياه الصرف الصحي ومصنع توليد البخار والمياه الذي كان يستخدم في السابق لدعم إنتاج البوتولين لم يتعرض للتدمير، نظرا لأن المرفق قد تم تعطيله بالفعل من خلال تعطيل نظام تنقية الهواء.

٢١ - وتم تعليم المعدات المتبقية في المعمل بما في ذلك المحمَّات الموصدة وجهاز تعقيم وفرن إحراق وأوعية تخمير فولاذية لا تصدأ، مزودة بمرشحات الهواء المنصرف وصهاريج خلط فولاذية لا تصدأ، مزودة بمرشحات للهواء المنصرف، وعدد من الصهاريج الفولاذية المتنقلة ومجموعة من أجهزة الطرد المركزي ومكابس الترشيح وعدد من المجففات بواسطة التبريد، وأودع المرفق تحت مراقبة اللجنة الخاصة، قامت لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش بتفتيشه.

٢٢ - اتبع نهج مماثل بواسطة اللجنة الخاصة فيما يتعلق بمركز البحوث الزراعية في الفضيلية. وفي منتصف التسعينات تم تحويله إلى الشركة العامة لبحوث مصادر المياه تحت وزارة الري. وقررت اللجنة الخاصة عدم تدمير مبانيه أو هياكله الأساسية، التي لم تشارك مشاركة مباشرة في إنتاج الأفلاتوكسين. ونقلت بعض المعدات إلى مجمع الحكم من أجل تدميرها. وشملت المعدات المتبقية أجهزة للطرد المركزي وغرابيل اهتزازية وحاضنات اهتزازية وخزانات للسلامة الإحيائية. ووضع المرفق أيضا تحت مراقبة اللجنة الخاصة.

٢٣ - لم تترك معدات بيولوجية للاستخدام المزدوج في مصنع البروتين وحيد الخلية السابق في التاجي. وقامت لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقيق والتفتيش بتفتيش المرفق، ووجدت أن مبنى المصنع السابق قد أصلح مؤخرا بإدخال تعديلات هيكلية معينة، ويحتله مختبران للبتروكيماويات يتبعان مصنع بغداد للبترول السائل التابع لوزارة البترول.

٢٤ - أما المرافق والمعدات الأخرى التي أعلن عنها العراق فيما يتعلق ببرنامجه للأسلحة البيولوجية، والتي لم تشارك مشاركة مباشرة في البحوث المتعلقة بالأسلحة البيولوجية وإنتاجها، بما في ذلك شركة الكندي ومعهد العامرية للقاحات، ومستشفى الرشيد والمنشأة العامة للمعدات الهندسية الثقيلة، لم تخصص للتدمير، ولكنها وضعت تحت المراقبة. وقامت لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، بتفتيش هذه المرافق في عام ٢٠٠٣، ولم تجد دليلا على أنشطة محظورة.

٢٥ - لا يزال عدد من المباني التابعة لمعهد الحازم وإدارة الطب الشرعي التابعة لمركز البحوث التقنية بما فيها مخبأ تحت الأرض مهجورة في حديقة سلمان باك.

التذييل الثاني

تنمية قدرات العراق في مجال القذائف

١ - منذ نهاية عمليات التفتيش في منتصف آذار/مارس ٢٠٠٢، ظل موظفو لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش يبذلون جهودا كبيرة لجمع وتقييم نتائج عمليات التفتيش لتوفير فهم لتطوير قدرات العراق في مجال القذائف، في آذار/مارس ٢٠٠٣. ولم تكن بعض هذه النتائج ظاهرة في آذار/مارس، ولكنها بدأت في الظهور بعد إجراء تحليلات دقيقة بتقارير التفتيش عن القذائف التفتيش المتعدد التخصصات والوثائق التي تم الحصول عليها من العراق، وإجراء المقابلات مع العراقيين المشاركين في برنامج تطوير القذائف.

قذائف الداسر السائل

٢ - استندت معظم المعرفة التي حصل عليها العراق بشأن تكنولوجيا القذائف بالداسر السائل، إلى أنشطته السابقة باستخدام الهندسة العكسية لنظم قذائف الصمود ٢. ففي التسعينات بدأ العراق في تطوير نسخ متعددة من قذائف أرض - أرض غير المحظورة، استنادا إلى ماكينة الداسر السائل للقذيفة الصمود ٢. وعندما بدأت اللجنة عمليات التفتيش في عام ٢٠٠٢، كان برنامج القذائف قد وصل مرحلة الإنتاج، وكانت النسخة التي تم إنتاجها تعرف بالصمود ٢. وبالمقارنة بالنسخة السابقة، أوضحت هذه القذيفة زيادة في قطر الهيكل ارتفعت من ٥٠٠ ملليمتر إلى ٧٦٠ ملليمتر. واستورد العراق دون اللجوء إلى نظام الأمم المتحدة للصادرات والواردات نحو ٣٨٠ ماكينة من ماكينات الصمود ٢، وعددا من نظم التوجيه والمراقبة للبرنامج، بالإضافة إلى تفريغ نفس المعدات من ١٨٠ من صواريخه من نوع الصمود ٢.

٣ - ركزت اللجنة عددا كبيرا من عمليات تفتيشها على تقييم برنامج الصمود ٢، ولا سيما بعد أن أعلن العراق أن عددا من التجارب قد زادت عن النطاق المسموح به وقدره ١٥٠ كيلومتر، الذي حدده مجلس الأمن في القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، وبعد الاستنتاجات التي توصل إليها فريق دولي من الخبراء انعقد في شباط/فبراير ٢٠٠٣، أعلنت اللجنة حظر الصمود ٢، وأشرفت بالتالي على تدمير القذيفة (لم يكتمل تماما حتى ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٣) وعناصره الرئيسية.

٤ - بالرغم من أن تصميم الصمود ٢، يتضمن بطبيعته نطاقا يزيد على ١٥٠ كيلومتر، أثناء عمليات التفتيش، فقد كانت اللجنة يقظة في البحث عن أي دليل لمشاريع محتملة لاستخدام أو تعديل القذيفة في تشكيل يحقق نطاقات أكبر. وبمقدور العراق أن يتبع عددا

من الوسائل لتحقيق نطاقات أطول مثل تطوير ماكينة أكبر أو استخدام صهاريج وقود مطولة، أو وقت أطول لتشغيل الماكينة أو الجمع بين ماكينات الصمود ٢، أو باستخدام محرك تعزيز للمرحلة الأولى للإنزال. ومن شأن ماكينة جديدة أكبر، أن تتطلب تطوير مضخة جديدة أكبر. ولم يوجد دليل من عمليات التفتيش يشير إلى هذه الأنشطة. وفضلا عن ذلك، فقد حصل العراق في السابق على المعرفة التقنية لتصميم مثل هذه المواد، واتجه العراق في إنتاج وتعديل ماكينة الصمود ٢ المستخدمة في الصمود، وبالتالي فمن غير المرجح أن تكون هذه الأصناف الجديدة قد تم إنتاجها أو أن يتم إنتاجها بنجاح في القريب العاجل.

٥ - من شأن زيادة قطر هيكل الصمود ٢ من ٥٠٠ ملليمتر إلى ٧٦٠ ميللمتر أن يتيح للهيكل أن يضم ماكينتين من ماكينات الصمود ٢، بعد أن يوضعا جنبا إلى جنب في التشكيل. ومن شأن هذا إضافة إلى خزانات الداسر، أن يزيد نطاق القذيفة إلى نطاقات محظورة. ومرة أخرى لم يجد مفتشو اللجنة دليلا على أن العراق يحاول إدخال هذا التعديل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التشكيل سوف يتطلب نظاما للتوجيه والمراقبة أكثر قدرة مما كان مستخدما في الصمود ٢. وبالرغم من مواصلة البحث والتطوير على نحو نشط، بشأن نظم أكثر تعقيدا للتوجيه والمراقبة، فإن العمل لا يبدو أنه يستمر على نحو جيد.

٦ - وهناك تصميم محتمل ثالث للزيادة في المدى، ألا وهو إضافة محرك دافع للمرحلة الأولى. وفي حين لم يعثر المفتشون عن دليل يثبت أن العراق كان ينفذ مثل هذا المشروع، فقد توافرت معلومات ظرفية كان يمكن أن تستلزم إجراء تحقيق أدق في المسألة لو استمر المفتشون في عملهم. أولا، كان العراق قد ذكر في آخر إعلاناته بشأن الرصد أنه ينفذ مشاريع تهدف إلى تركيب محرك دافع جديد وأكثر قوة للصواريخ من طراز SA-2 باستخدام محركات دفع SA-2 في الصواريخ SA-3. وسيشمل هذان المشروعان إجراء دراسات لآليات التجميع والفصل، ثم نقل هذه التكنولوجيات عندما تصبح جاهزة إلى النظم الأخرى. وفضلا عن ذلك، فإن هناك بعض المواد التي تمت رصدها خلال عمليات التفتيش تستلزم توضيحات على الرغم من أنه لم يكن من الممكن التحقق من ذلك قبل انسحاب المفتشين. ومن المتصور أن هذه المواد يمكن أن تكون مرتبطة باستخدام محرك الدفع للمرحلة الأولى مع صاروخ الصمود ٢.

٧ - وتم خلال عمليات التفتيش رصد العديد من الأنشطة المتعلقة بأنواع الوقود السائل، وجميعها مطابقة لإعلانات العراق. وتواصل إجراء البحوث وبعض الإنتاج فيما يتعلق بتجديد الوقود السائل IRFNA أو صناعته، وكذلك تجديد الوقود TG-02. وتستخدم أنواع الوقود هذه في العديد من الصواريخ العراقية. ولم يعثر على دليل يشير إلى صنع الوقود

الخاص بصاروخ سكود. وتم أيضا مراقبة المصنع التجريبي لإنتاج وقود هيدرازين ثنائي الميثيل غير المتماثل، وهو وقود متطور وأكثر طاقة. وأعلن العراق أنه قام باختبار وقود يحتوي على مادة هيدرازين ثنائي الميثيل غير المتماثل على محركات SA-2، غير أن التجربة لم تنجح، وبالتالي أنهي المشروع. ولم يعثر على أي دليل على صناعة أي صاروخ جديد غير معلن يعمل بوقود هيدرازين ثنائي الميثيل غير المتماثل. بيد أن العراق واصل عمله بشأن إنتاج مادة هيدرازين ثنائي الميثيل غير المتماثل التي تشكل عنصرا من الوقود المستخدم في الصواريخ غير المحظورة الأخرى التي يمتلكها.

الصواريخ التي تعمل بالوقود الصلب

٨ - منذ أواخر عام ١٩٩٨، ازداد كثيرا نشاط العراق والتقدم الذي أحرزه في النظم التي تعمل بالوقود الصلب، وشمل ذلك بوجه خاص الوقود المركب، وهو النظام المفضل في العالم اليوم. وشملت الصواريخ الجديدة التي كانت بصدد الإنتاج (أ) النداء، وهو نسخة من صاروخ سابق يعمل بالوقود المركب، تمت زيادة مداه من ٥٠ إلى ٧٠ كيلومترا؛ (ب) والرعد، وهو صاروخ أجنبي الصنع من طراز FROG، جرى تعديله عن طريق الاستعاضة عن الوقود الأصلي في محرك الدعم بوقود مركب؛ (ج) والعبور، وهو محرك جديد يعمل بالوقود المركب قطره ٥٠٠ مللم، ومصمم لاستخدام أرض - جو، ويتراوح مداه المعلن بين ٧٠ و ٨٠ كيلومترا (مقارنة بمدى SA-2 البالغ ٤٥ كيلومترا)؛ و (د) الفتح، وهو آخر طراز من صاروخ أبابيل-١٠٠ السابق (الوقود الصلب). ويبلغ قطر الصاروخ الأخير ٥٠٠ مللم، ويبلغ مداه ١٤٤ كيلومترا. وكان تم تسليم بعض النسخ غير الموجهة الأولية من صاروخ الفتح للجيش في أثناء عمليات التفتيش. وعقد الفريق الدولي لخبراء الأنموفيك اجتماعا في شباط/فبراير ٢٠٠٣، وأجرى تقييما أوليا لصاروخ الفتح للتأكد من أن مداه لا يزيد على ١٥٠ كيلومترا. وخلص الفريق إلى أنه يلزم الحصول على المزيد من المعلومات قبل إجراء تقييم صحيح. ولم يكن من الممكن الحصول على هذه المعلومات الإضافية قبل منتصف آذار/مارس ٢٠٠٣.

٩ - ونتيجة للقيود المتعلقة بالحجم، والتي فرضها نظام الرصد التابع للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، على خلاطات الوقود (٢١٠ لترات)، استلزم إنتاج العراق لمحركات أكبر حجما، استخدام مجموعات متعددة من الوقود المختلط. وأنتج العراق بالفعل محليا العديد من الخلاطات الجديدة التي يتوفر فيها شرط الحجم المحدد. ولاحظت اللجنة أن العراق لا يزال يواجه مشاكل تعوق نجاحه في إنتاج محركات تعمل بالمجموعات المتعددة من الوقود، وكان ذلك يعزى أساسا إلى النوعية غير المنسجمة من الوقود الخام. وخلال عمليات

التفتيش التي قامت بها اللجنة، تم العثور على غرفتي صب كبيرتين. ونظرا لأنهما كانتا صنعتا من بقايا مجددة من مشروع بدر ٢٠٠٠ السابق المحظور، فقد تم تدميرهما تحت إشراف اللجنة. وعلى الرغم من أن هاتين الغرفتين كانتا تتسعان لإنتاج محركات أكبر يمكن أن يفوق مداها ١٥٠ كيلومترا، فلم يعثر على أي دليل على أن هذه المحركات قد أنتجت.

أجهزة إطلاق الصواريخ

١٠ - كان العراق أنتج أجهزة لإطلاق صواريخه الجديدة، الصمود ٢، والفتح، والعبور. وأنتج العراق جهازي إطلاق الصمود ٢، وأحدهما مزود بذراع واحدة، والثاني مزود بذراعين، على أساس المعرفة التي اكتسبها عند تطويره أجهزة إطلاق الصاروخ سكود قبل عام ١٩٩١. وصنع جهازي إطلاق صاروخ الفتح، وأحدهما يطلق الصاروخ من داخل حاوية النقل والآخر من ذراع جهاز الإطلاق، على أساس أجهزة إطلاق SA-2 المعدلة. وقدم العراق بيانات مختلفة بشأن أجهزة إطلاق صاروخ العبور إلى اللجنة، غير أن المفتشين لم يتمكنوا من مواصلة استكشاف تطور هذا الجهاز قبل انسحابهم. وخلال عملية التفتيش، رصدت اللجنة، نوعا آخر من أجهزة الإطلاق مماثل لجهاز إطلاق صاروخ الفتح، غير أنه مزود بذراع طويلة. وتوقفت عملية التفتيش قبل التأكد من الغرض من جهاز الإطلاق هذا.

التوجيه والتحكم

١١ - استخدم المهندسون والعلماء العراقيون المعارف التي اكتسبوها من مشروع سكود والعديد من مشاريع نظم الصواريخ أرض - جو السابقة، كأساس لتصميم وتطوير وإنتاج واختبار نظم التوجيه والتحكم الخاصة بالصمود ٢ والفتح. بيد أن الصمود كان زُود بنظام للتوجيه والتحكم في أثناء فترة عمليات التفتيش. وتم الحصول على العناصر المادية من مختلف الصواريخ الأخرى لدى الجيش. واستخدمت آلات الجيروسكوب والبطاريات والمحركات وقوارير الغاز العالي الضغط من صواريخ SA-2 و SA-3، فضلا عن العديد من القطع المأخوذة من R-40، وهو صاروخ جو - جو قديم. ونتيجة لذلك، كان أداء نظم التوجيه والتحكم ضعيفا نسبيا، غير أنه ساعد على تحقيق تحليق ثابت.

١٢ - وإلى جانب إنتاج نظم التوجيه هذه الخاصة بالصمود ٢ والفتح، تبين أيضا للجنة أن العراق كان يعمل على إنتاج نظم توجيه رقمية متطورة باستخدام عناصر حديثة مثل نظم الملاحة بالقصور الذاتي المزودة بأجهزة جيروسكوب الضوئية الليفية، والملاحة الموجهة بالنظام العالمي لتحديد المواقع ومقياسات التسارع الأكثر حساسية. واقتنى العراق عددا من هذه العناصر الحديثة منذ عام ١٩٩٨ من مصادر أجنبية، وذلك بالإضافة إلى معدات

الاختبار وقطع الغيار ذات الصلة التي اقتناها حديثا. وأعلن العراق عن مشاريع عدة تشمل إدخال تحسينات على نظم التوجيه والتحكم للصواريخ. وكان تطوير النظم الجديدة باستخدام المعدات والتكنولوجيات الحديثة من شأنه أن يعطي العراق القدرة على تحسين أداء نظم صواريخه إلى حد كبير، لا سيما فيما يتعلق بالدقة، وكذلك فيما يتعلق بالزيادة في المدى عن طريق تأثير الانحدار، إن رغب في ذلك. ولم يعثر على دليل على وجود أي مشروع يهدف إلى الزيادة في مدى الصواريخ باستخدام هذه الوسائل إلى أفرقة التفتيش. وعلى الرغم من أن اللجنة كانت تولي اهتماما كبيرا لهذا المجال، فإنه لم يكن من الممكن استكشاف قدرات العراق ومشاريعه في مجال التوجيه والتحكم بصورة كاملة حتى منتصف آذار/مارس ٢٠٠٣.

القذائف الانسيابية

١٣ - يمتلك العراق قذائف انسيابية مضادة للسفن من طراز HY-2 التي تطلق من الأرض، والنسخ المماثلة لها التي تطلق من الجو، أي C-601 و C-611، والمزودة جميعها بمحرك يعمل بالوقود الصلب. وأعلن العراق عن مشروعين يتعلقان بصاروخ HY-2، كان قد نفذ منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وكان المشروع الأول يهدف إلى الزيادة في مدى الصاروخ الذي يبلغ مداه عند التصميم ٩٥ كيلومترا. ويبدو من المعلومات المقدمة أن المشروع كان يستند إلى تركيب المحرك المستخدم في الصاروخ C-611 على الصاروخ HY-2، مع احتمال التمديد في وقت احتراق الوقود. وأعلن عن إجراء تجربتين تعطل المحرك في الأولى بعد الإطلاق بوقت قصير، وقيل إن التجربة الثانية (١٣ آب/أغسطس ٢٠٠١) كانت ناجحة، وبلغ مدى الصاروخ فيها ١٥٠ كيلومترا، أي أكثر من المدى المتوقع البالغ ١٣٠ كيلومترا. وكان الهدف من المشروع المعلن الثاني تغيير نظام التوجيه والتحكم للصاروخ HY-2 لتمكينه من إصابة أهداف برية باستخدام نظام الملاحة بالقصور الذاتي. ولم يعلن سوى عن تجربة واحدة (١٢ آب/أغسطس ٢٠٠١). وقيل إن التجربة لم تكن ناجحة، وأن المشروع أنهي منذ وقت قريب. ولم يتسع الوقت للتحقق من المعلومات والأنشطة المعلنة.

التذييل الثالث

تدريب أفراد لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش

١ - كان تدريب أعضاء لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش عملا مكثفا وابتكاريا، وحقق النتائج المتوقعة في تنفيذ الأهداف التي حددها مجلس الأمن في قراره ١٢٨٤ (١٩٩٩)، أي توفير تدريب تقني وثقافي رفيع المستوى لمفتشي الأمم المتحدة الذين سيعملون في العراق.

٢ - وكان تدريب أفراد اللجنة ينفذ على أساس متواصل من خلال مجموعة من الدورات التدريبية. ونظمت اللجنة ٢٢ دورة تدريبية في الفترة من حزيران/يونيه ٢٠٠٠ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وكان هناك فئتان رئيسيتان من الدورات التدريبية: الدورات الأساسية ودورات المتابعة. وكانت الدورات التدريبية الأساسية تركز في المقام الأول على إفهام المفتشين ولاية اللجنة، وأنشطتها الجارية والمتوقعة والمفاهيم والإجراءات والأدوات الأساسية المتعلقة بالرصد/التفتيش، فضلا عن إعطائهم نظرة شاملة عن برامج العراق للأسلحة المحظورة والمواد التي يمكن استخدامها استخداما مزدوجا. وتم بذل جهود خاصة لتأكيد هوية الأمم المتحدة لأنشطة اللجنة. ونظمت اللجنة ٧ دورات تدريبية أساسية حضرها ٣٨١ شخصا من ٥٩ بلدا. وكلما أنهى مدرب دورة أساسية، أدرج اسمه في قائمة مفتشي اللجنة الجاهزين للعمل في العراق أو في المقر.

٣ - وتم تنظيم دورات متابعة للأفراد المدرجين على القائمة لرفع مستوى تهيئتهم للقيام بأنشطة التفتيش في العراق. وكانت مجموعة من الدورات التدريبية (الدورات المتقدمة) تهدف إلى تطوير المهارات العملية على إجراء التفتيشات الموقعية. وعقدت اللجنة ثماني دورات منها في الفترة من أيار/مايو ٢٠٠١ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وحضرها ١٥٠ شخصا.

٤ - ونظمت مجموعة أخرى من دورات المتابعة (الدورات المعززة) لتطوير قدرات المفتشين على رصد معدات الاستخدام المزدوج في العراق. ونظمت ثماني دورات في الفترة من أيار/مايو ٢٠٠٢ إلى آذار/مارس ٢٠٠٣، ونظمت دورة أخرى بشأن التكنولوجيات المزدوجة الاستخدام للإنتاج البيولوجي. وشارك في الدورات المعززة ما مجموعه ٧٤ شخصا.

٥ - وتم أيضا تنظيم دورتين متخصصتين لمجموعة من الأفراد اختيروا من قائمة اللجنة، إحداهما بشأن إجراءات أخذ العينات، والثانية بشأن استخدام معدات المختبرات للتحليل الكيميائي.

٦ - واكتسبت اللجنة تجربة قيمة وخبرة فريدة في مجال تدريب الموظفين الدوليين على القيام بأنشطة التفتيش والرصد والتحقق - بفاعلية وخبرة مهنية - في مجالات أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة البيولوجية والكيميائية والصواريخ. ووضعت اللجنة برامج، ومناهج، ومواد تدريس وكتيبات وأشرطة فيديو محددة لمختلف أنواع التدريب؛ وطورت مجموعة فريدة من عمليات التدريب، ودروس وتمارين لتطوير المهارات اللازمة لأداء المفتشين؛ وقامت بتحديد وتكييف عدد من المرافق في العالم، لتلائم أنشطة التدريب، بما في ذلك إجراء تفتيشات صورية، وتمارين تطبيقية وزيارات للاطلاع؛ وأنشأت هياكل أساسية إدارية وسوقية وداعمة بغرض التدريب الفعال.

٧ - وموظفو اللجنة هم الذين يضطلعون في المقام الأول بإدارة الدورات التدريبية للأنموفيك. وقدمت حكومات كل من الأرجنتين وألمانيا والبرازيل والسويد وسويسرا والصين وفرنسا وفنلندا وكندا والمملكة المتحدة والنمسا والولايات المتحدة دعما ممتازا للدورات التدريبية التي نظمتها اللجنة في بلد كل منها. وكانت تكاليف الدورات التدريبية منخفضة نسبيا نتيجة للترتيبات الخاصة التي اتخذتها اللجنة مع الدول المضيفة. وأنفق الجزء الأكبر من مصروفات التدريب (نحو ٩٧ في المائة) في الدورات الـ ٢٢، التي نظمت خلال فترة ثلاث سنوات، لتغطية تكاليف سفر المشاركين وبدل إقامتهم اليومي.

٨ - وعزز تدريب اللجنة تأهب الأفراد المدرجين على قائمة الخبراء واستعدادهم للمشاركة في أنشطة التفتيش والرصد في العراق بوصفهم مفتشين تابعين للأمم المتحدة. وستتعزز أنشطة التفتيش والرصد في المستقبل في العراق، إذا تمكن معظم الأفراد المدرجين على قائمة اللجنة، من إنهاء الدورات المتقدمة والمعززة.